نجاة سعدون / الصفحات: من 233 إلى: 242
الملتقى الدولي: التعدد المصطلحي في اللسانيات ومشكلات الترجمة-مخبر-اللسانيات التقابلية وخصائص اللغات-جامعة الأغواط-2023/12/16م

التعدد المصطلحي في الترجمة القانونية بين الدقة والتأثير: الأسباب والتحديات

"Terminological Pluralism in Legal Translation: Precision and Impact - Causes and Challenges

د. نجاة سعدون
جامعة الجزائر2(الجزائر)
nadjet.sadoun@univ-alger2.dz

تاريخ الإيداع: 2023/11/23 تاريخ القبول:2023/12/02 تاريخ النشر: 2023/12/20

الملخص :

تعد ترجمة المصطلحات القانونية وظيفة حيوية ضمن الساحة القانونية العالمية، وعاملاً حاسمًا في فهم الأنظمة والقضايا القانونية المتنوعة. نُسلط في هذه المداخلة الضوء على تعقيدات عملية ترجمة المصطلحات القانونية وتعدد المصطلحات في اللغة العربية. كما نناقش الصعوبات والتحديات التي تنشأ من الفروق اللغوية والثقافية بين اللغات، وكيف يؤثر هذا التعدد على الفهم والدقة في الترجمة القانونية.

في آخر المداخلة نستعرض استراتيجيات لتحسين عملية ترجمة المصطلحات القانونية، مثل توحيد المصطلحات والتركيز على الفهم الثقافي والقانوني. كذلك نشير إلى أهمية توجيه الجهود نحو توحيد المصطلحات القانونية في اللغة العربية لتحقيق التواصل الفعّال وضمان الدقة في ترجمة المفاهيم القانونية.

الكلمات المفتاحية : التعدد المصطلحي - الترجمة القانونية –توحيد المصطلح القانوني – اختلاف الأنظمة القانونية – الدقة والتأثير

Abstract :

The translation of legal terminology stands as a vital function within the global legal arena, serving as a critical component in comprehending diverse legal systems and issues. This discourse sheds light on the intricacies inherent in the practical process of translating legal terminology, particularly the multiplicity of terms within the Arabic language. Furthermore, it delves into the difficulties and challenges arising from linguistic and cultural differences between languages, and how this multiplicity impacts the accuracy and comprehension in legal translation.

Concluding this discussion, strategies to enhance the process of translating legal terminology are outlined, such as standardizing terms and focusing on cultural and legal understanding. Additionally, emphasis is placed on the significance of directing efforts towards unifying legal terms in the Arabic language to achieve effective communication and ensure precision in translating legal concepts.

Keywords :Terminological Multiplicity, Legal Translation, Standardization of Legal Terms, Legal System Variances, Accuracy and Impact

مقدمة:

تعد ترجمة المصطلحات القانونية وظيفة حيوية ضمن الساحة القانونية العالمية، وعاملاً حاسمًا في فهم الأنظمة والقضايا القانونية المتنوعة. يعبّر مصطلح "التعدد المصطلحي" عن التحدي الكبير الذي يواجه المترجم القانوني، والذي ينطوي على تعقيدات وتباينات في فهم مصطلحات القانون وترجمتها بين لغات مختلفة. فترجمة المصطلحات القانونية تمثل تحدياً فريدًا نظراً للتباين الثقافي واللغوي الكبير بين الأنظمة القانونية واللغات المختلفة.

وفي سياق تفسير المفاهيم القانونية ونقلها بين الثقافات، تكمن أهمية الدقة في ترجمة المصطلحات القانونية كعامل أساسي لضمان الفهم السليم والتفاهم الصحيح للأنظمة القانونية. لا يقتصر هذا النوع من الترجمة على نقل الكلمات من لغة إلى أخرى فحسب بل يتطلب فهماً عميقاً للسياق القانوني والثقافي لكل من اللغتين المعنيتين. إن دقة الترجمة القانونية لها دور حيوي في تجنب التأويلات الخاطئة التي يمكن أن تنشأ عن ترجمة غير دقيقة، وبالتالي تحقيق الفهم الصحيح للنصوص والمفاهيم القانونية.

نسعى في هذه المداخلة إلى استكشاف أسباب وتحليل تأثيرات تعدد المصطلح في ترجمة المفاهيم القانونية، مع التركيز على أهمية الدقة كعنصر أساسي للفهم القانوني الدقيق.

1- **لغة القانون :** تستخدم النّصوص القانونية لغةً خاصّةً تستمّد صيغها من اللّغة العادية. ولغة القانون على حدّ قول جيرارد كورني* (*Gérard Cornu*) استعمالٌ خاصٌ للّغة الوطنية[1]. وهي لغة منفردة بمصطلحاتها وأسلوبها تعبّر عن معرفةٍ خاصّةٍ وليست سهلة الفهم لدى الأفراد غير أهل القانون.

وما يميزها أنها لغة آمرة ملزمة، مباشرة، علمية وعملية، مفرداتها خاصة، ومتأثرة بالتقاليد القانونية في الصياغة.[2]

2- **المصطلحات القانونية:** من بين أبرز خصائص لغة القانون انفرادها بمصطلحات خاصّة منها ذات المفاهيم القانونية التي يقتصر استعمالها للإشارة إلى سياقات قانونيّة بحتة مثل (قاض: *juge* - محكمة: *tribunal*)، ومنها ما لا علاقة لمفاهيمها بالقانون غير أنّها تُستعمل للدّلالة على مفهوم قانونيّ مثل (طرف: *partie* – أضرار: *préjudices*)[3]. كما أنّ الكلمات المقتلَعة من لغة والمغروسة في لغة أخرى ستتموضع في بنيات لغوية واجتماعية جديدة ممّا يجعلها مستقلّة عن اللّغة الأصلية التي أتت منها[4]، مثل الكلمات والعبارات اللاّتينية التي تغزو اللّغة القانونية الفرنسية نحو: *ad hoc* وتعني لهذا الغرض، *ab intestat* وتعني نقل ملكية المتوفّى الذي لم يترك وصية، *de cujus* وهو المتوفّى الذي نعالج أمر تركته، *usus* وتعني حقّ استعمال الملك المنقول.

ولتنوّع هذه المصطلحات وتغيّر معانيها حسب السّياق الواردة فيه، كان من الصّعوبة جمعها في قواميس متخصّصة، فالقواميس لا تتضمّن إلا قوائم من المصطلحات وتقصي كلمات اللّغة العادية التي تكتسب معنىً خاصًّا في القانون لا

يدركه الشّخص العادي. ويميّز داربلني في هذا الشّأن بين قائمة مصطلحات القانون وبين مفردات دعم لغة القانون. فالأولى تنتمي إلى موضوع ما تُعدّ كلمات أساسية، في حين تشمل مفردات دعم لغة القانون كلمات أقلّ تقنية توظّف لتحديث الكلمات المتخصّصة وتنظّم النّصّ ويسمّيها داربلني مفردات شبه تقنية. ويتأسّف لعدم إدراج هذه الكلمات في المعاجم القانونية مثل: (*un témoin*) *entendre* : سماع شاهد.[5]

3- **التعدد المصطلحي** من بين أهم أسباب التعدد المصطلحي نذكر:

- **الاختلافات اللغوية:** تعدّ الاختلافات اللغوية أحد العوامل الرئيسية المؤدية لتعدد المصطلح والتي تزيد من صعوبة ترجمة المفاهيم القانونية بين اللغات المختلفة. إذ تتنوع اللغات في هياكلها وبنياتها اللغوية والدلالية مما يُعيق العملية.

على سبيل المثال، مصطلحات قانونية محددة قد تكون مشكلة في الترجمة نظراً لعدم وجود ما يعادلها في اللغة المستهدفة. في القانون الدولي، كلمة أو مصطلح محدد يُستخدم لتعريف شيء معين قد لا تكون له مقابل دقيق في لغة أخرى، مما يُفتح الباب أمام تفسيرات متعددة ومتباينة. على سبيل المثال، مفهوم "copyright" في القانون الإنجليزي يقابله في العربية "حقوق المؤلف، حقوق الملكية ...".

كذلك فالاختلاف في التراكيب اللغوية يمكن أن يُسبب تباينات كبيرة في ترجمة المفاهيم القانونية. حيث تختلف تراكيب الجمل والتعبيرات القانونية بين اللغات، مما يجعل عملية النقل الدقيق للمفاهيم القانونية أكثر تعقيدًا وصعوبة. فالفهم الدقيق لا يتطلب الفهم اللغوي فحسب بل والتركيبي للجمل والتعابير القانونية في كل من اللغتين المعنيتين.

- **الاختلافات الثقافية :** تعد الاختلافات الثقافية إحدى العوامل الرئيسية التي تؤثر على فهم وتفسير المفاهيم القانونية. تشكل الثقافة أساسًا للتفاهم والمعنى، وعليه فإن اختلافات الثقافات تُطلق تحديات على عملية الترجمة القانونية. فكل ثقافة لها قيمها الخاصة وطرق فهمها للعدالة والقانون.

عندما يتعلق الأمر بترجمة المصطلحات القانونية التي تعبر عن مفاهيم خاصة بثقافة معينة، يظهر تحدي خاص في البحث عن التعبير الدقيق الذي ينقل المعنى الأصلي بدقة. فالمفاهيم الثقافية المتعلقة بالعدالة، والحقوق، والتزامات القانونية قد تختلف بشكل كبير بين الثقافات. على سبيل المثال، مفهوم الحرية الفردية في القانون الغربي قد يتعارض بشدة مع فهم الحرية في ثقافة معينة قائمة على قيم مختلفة، كما أصبح مؤخرا مفهوم العائلة والزواج والملكية والميراث يختلف بين كل ثقافات العالم. في بعض الثقافات، الوراثة والحقوق الملكية تنتقل بطرق محددة وتراثية، بينما في ثقافات أخرى، قد تكون هناك قوانين مختلفة لتوزيع الميراث. يجعل هذا التنوع ترجمة المصطلحات القانونية المرتبطة بالملكية والميراث أمرًا معقدًا.

- **تعقيدات الأنظمة القانونية:** تشكل الأنظمة القانونية التي تختلف من بلد لآخر ومن ثقافة إلى أخرى، إحدى أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعقيدات في عملية الترجمة القانونية. ينشأ التباين الواضح بين هذه الأنظمة من التفاوت في القوانين، النظم القانونية، والمفاهيم القانونية التي تشتهر بها كل دولة. يعيق هذا التباين ترجمة المصطلحات القانونية التي قد لا تجد مقابلًا محددًا أو دقيقًا في أنظمة أخرى. تتطلب هذه التعقيدات من المترجم القانوني فهماً عميقًا للنظام القانوني المستهدف وثقافته، فضلاً عن معرفة دقيقة بالسياق القانوني والثقافي في لغة النصوص الأصلية.

- **التطورات القانونية والتشريعية:** في ظل التطورات القانونية المستمرة تنشأ تحديات جديدة تتعلق بترجمة المصطلحات القانونية. يُعَدُّ هذا التطور المستمر مصدرًا للتحديات في عملية الترجمة القانونية، حيث تظهر مصطلحات جديدة ومتغيرة تستوجب فهماً دقيقاً ومعرفة شاملة للسياق القانوني واللغوي للتعامل معها بكفاءة، وتستدعي من المترجم القانوني أن يكون على دراية بآخر التطورات والتغيرات في ميدان القانون. يجب على المترجم أن يحدث نفسه بشكل مستمر ويتبع التطورات القانونية والتشريعية للتفاعل مع المصطلحات الجديدة والتغيرات المفاهيمية بدقة.

4- التّرجمة القانونية التّرجمة القانونية هي تلكّ التي تخصّ القوانين والدّساتير والتّشريعات والأنظمة والوثائق القانونية. وتعدّ من أصعب أنواع التّرجمات نظراً لما تتمتّع به من خصوصيات. ولقد واجهت التّرجمة القانونية صعوبةً في اتّخاذ مكانًا لها في علم التّرجمة، حيث كانت تُعدّ ترجمة تقنية أي تلك التّرجمة التي تعالج نصوص العلوم الدّقيقة. ثمّ أقرّ منظّرو التّرجمة باختصاصها وعرّفوها على أنّها ترجمة نفعية ومتخصّصة[6]، ويرون مع ذلك أنّ عملية التّرجمة القانونية هي نفسها التي تمرّ بها التّرجمة العامّة والتّقنية وحتّى الأدبية.[7]

والتّرجمة القانونية تختلف عن التّرجمة العلمية التي تتميّز بمصطلحات أحادية المعنى ويعبّر عنها في أغلب الأحيان برموز. بينما التّرجمة القانونية أعقد من ذلك لأنّ وسيلتها لغة اختصاص معقّدة ذات مصطلحات متعدّدة المعاني.[8]

ويرى جان كلود جيمار (*Jean-Claude Gémar*)* أنّ مشاكل التّرجمة القانونية الأساسية تنبع من عوامل عديدة هي[9]:

- طابع النّص القانوني الآمر والمُلزِم الذي يترك مجالاً ضيّقًا للمحرّر في التّعبير وكذا اختيار المصادر اللّغوية، إذ يتعيّن على المترجم أن يميّز بين ما يتطلّبه تحرير النّصّ القانونيّ وبين ما يمكنه توظيفه بحُرّيّة.
- لغة القانون ومصطلحاتها وتقنياتها وآلياتها وأفكارها وجميع الظّواهر الأخرى الخاصّة بميدان القانون.
- التّنوّع الاجتماعي والسّياسي للأنظمة القانونية.
- مشكل التّوثيق لأنّ ميدان القانون يتميّز بوفرة الكلمات المتعدّدة المعاني التي يصعب نقلها بسبب العوامل الاجتماعية والثّقافية والاقتصادية في المجتمعات.

– ضرورة اتّباع مقاربة متعدّدة الميادين في القانون، حيث ينبغي على المترجم أن يتلقَ تكوينًا مزدوجًا في القانون واللّغة لأنّ التّرجمة في هذا الميدان تستوجب معارف في الاقتصاد وعلم الاجتماع والتّاريخ وحتّى الفلسفة. فالقانون التّجاري مثلاً يتطلّب معرفة مبادئ الجباية والاقتصاد وغيرها.

5- معيار الدقة في ترجمة المصطلحات القانونية" تعد التعقيدات في عملية الترجمة في مجال القانون مصدرًا رئيسيًا لتحديات الدقة والفهم السليم للمصطلحات القانونية. يؤدي عدم الدقة في الترجمة إلى عواقب قانونية جسيمة، حيث أن أدنى تفسير غير دقيق أو ترجمة مغلوطة لمصطلح قانوني يمكن أن تؤثر على فهم النص وتطبيقاته القانونية.

على سبيل المثال، المصطلح "Présomption d'innocence" يجب ترجمته بدقة إلى "افتراض براءة المتهم" بدلًا من ترجمة مبسطة مثل "افتراض البراءة". يمكن أن يغير اختلاف بسيط في الترجمة معنى المفهوم القانوني بالكامل، ويؤدي إلى تداعيات قانونية خطيرة في حالات المحاكمات والتفسير القانوني.

وعلى سبيل المثال كذلك ترجمة غير دقيقة لعبارة قانونية مثل "Preuve irréfutable" إلى "دليل قاطع" بدلاً من "دليل لا يمكن إنكاره" يمكن أن تؤثر بشكل كبير على فهم الدليل وقوته في القانون.

لذلك ومن أجل الحفاظ على دقة الترجمة القانونية، يجب أن يكون الأساس الفكري للترجمة قائمًا على الفهم العميق للنظام القانوني الأصلي والثقافة التي ينشأ منها المصطلح القانوني. على سبيل المثال، في مجال قانون الأعمال، تعد ترجمة "Contrat commercial" (عقد تجاري) ترجمة دقيقة أما "اتفاق تجاري" قد لا تكون مفصلة ودقيقة بما يكفي لنقل المعنى الأصلي.

ومن الأمثلة الأخرى على ترجمة مصطلحات قانونية من الفرنسية إلى العربية والتي قد تواجه تحديات في عملية الترجمة بسبب التعدد المصطلحي:

- **Conciliation (الوساطة أو التوفيق)** : يُشير هذا المصطلح إلى عملية تحكيمية تُستخدم لحل النزاعات بطريقة غير قضائية. تتنوع الترجمة إلى العربية بين "الوساطة" و"التوفيق" و"التسوية"، مما يؤدي إلى تعدد المفاهيم والترجمات.
- **Force majeure (القوة القاهرة)** : وهو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى الأحداث القوية واللا مقدورة التي تعفي الطرفين من التزاماتهما القانونية. تظهر الترجمة إلى العربية تعددًا في الترجمة بين "القوة القاهرة" و"القوة غير المتوقعة" و"الظروف القاهرة".
- **Référé (الإحالة الفورية)** : يُعتبر هذا المصطلح في القانون الفرنسي كطريقة للحصول على حكم قضائي سريع ومؤقت. ترجمات مختلفة قد تظهر في العربية مثل "الإحالة الفورية" أو "الاستعجال في الحكم".

- **Injonction de payer (أمر بالدفع)** : ويشير إلى قرار قضائي يُلزم الشخص بدفع مبلغ معين. ترجمات متعددة مثل "أمر بالدفع" أو "أمر السداد" يمكن أن تظهر في العربية.

6- استراتيجيات الترجمة المؤدية إلى التعدد المصطلحي" من بين أهم أسباب تعدد المصطلح أيضا هو استراتيجيات الترجمة في حد ذاتها حيث نذكر أهم استراتيجيتين وهما: التكافؤ لوظيفي والأقلمة:

- **التكافؤ الوظيفي:** يُترجَم المصطلح القانوني في لغة قانونية بما يكافئه وظيفيًا من مصطلح في لغة قانونية أخرى[10]. وخير مثال لتوضيح التّكافؤ الوظيفي المثال الانكليزي الآتي الذي يعني رجل القانون المخوّل بالتّحقيق والبحث والتّحري:

القانون الجزائري	التّونسي	اللّبناني	السّعودي	الفرنسي	الانكليزي
قاضي التّحقيق[11]	حاكم التّحقيق[12]	المحقّق العدلي[13]	هيئة التّحقيق[14]	***Juge d'instruction***	***Examining magistrate***

كلّ من يلقي نظرة على هذا المثال يستنتج أنّ القانون الجزائري قد أخذ هذه العبارة عن الفرنسية لارتباطه بالقانون الفرنسي، في حين نجد أن المترجمَيْن التّونسي واللّبناني يشيران إلى *magistrate* على أنه فرد (حاكم-محقّق) لكّنه ليس القاضي على عكس المترجم الجزائري. أمّا المترجم السّعودي فلا يشير مطلقًا إلى الفرد بل إلى الهيئة لانعدام هذا المنصب في القانون السّعودي. وهذا الاختلاف راجع إلى اختلاف الأنظمة القانونية بين البلدان العربية، لذلك فالتّرجمة القانونية هي نوع من المقارنة القانونية[15] تقتضي البحث والتّقصّي للوصول إلى المكافئات الوظيفية.[16]

وإن كان المترجم ينقل بين لغتين اثنتين تستعملان قانونين مختلفين كالنّقل من الشّريعة الإسلامية إلى القانون المدني الفرنسي، فإنّ التّكافؤ الوظيفي لن ينفع. عندئذٍ يبحث المترجم عن حلول مناسبة نلخّصها فيما يلي:

- **أقلمة التّرجمة:** تكون وفق النّظام القانوني للّغة المنقول إليها ووفق المعايير اللّغوية والاصطلاحية السّائدة فيها. على المترجم أن يراعي الفروقات المصطلحية النّاتجة عن المصطلحات المحلّية مثل مصطلح *code* في النّظام الفرنسي الذي يقابله *lawbook* في النّظام الانكليزي أمّا في النّظام الجزائري فيترجم على أنّه "قانون" مثل القانون المدني (*code civil*) وفي النّظام التّونسي "مجلّة"[17] وفي النّظام المغربي "مدوّنة"[18]، وفي لبنان "أصول"[19].

7- استراتيجيات لتحسين الترجمة القانونية

- **تبسيط اللغة القانونية:** يُعد تبسيط اللغة القانونية أمرًا حيويًا في عملية الترجمة. يُمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام لغة أقل تعقيدًا وأكثر وضوحًا واقتصادية، مما يجعل المصطلحات القانونية أقرب للفهم العام.

والتبسيط اتّجاه حديث في اللّغة القانونية، أوّل من بدأ تطبيق فكرته اللّغويّون والمحامون النّاطقون باللّغة الانكليزية حيث أصبحت تُعرف بالانكليزية القانونية الواضحة (*Plain English*)، ثمّ ظهر فريقٌ من مؤيّدي هذه الفكرة أيضًا لتطبيقها على الفرنسية لتصبح (*Langage clair*). ومن أهمّ عمليات التّبسيط التي قاموا بها إقصاءُ أكبر قدرٍ ممكنٍ من المصطلحات والعبارات اللاّتينية وتوظيف المبني للمعلوم بدلاً من المبني للمجهول.[20] وأصبح من المألوف على سبيل المثال تقسيم الوثيقة القانونية إلى أقسام وأجزاء وفقرات وفقرات فرعية واللّجوء إلى استخدام الجمل القصيرة نسبيًا وعدم الإسراف في اتّباع التّقاليد القانونية القديمة، وكلّ هذا مع الحفاظ على دقّتها والعمل على توحيد صياغتها.

- **استخدام لغة أقل تعقيدًا وأقرب للفهم العام:** يتطلب تحسين الترجمة القانونية استخدام مصطلحات وعبارات أقل تعقيدًا، مما يعزز فهم المفاهيم القانونية بشكل أفضل للقراء المستهدفين.

- **تقليل الاعتماد على المصطلحات القانونية الفنية:** ينبغي على مترجمي القانون تقليل استخدام المصطلحات القانونية الفنية الصعبة حيث يمكنهم توضيحات وتفسيرات مبسطة لضمان فهم أفضل للمصطلحات والنصوص القانونية.

- **الاهتمام بالسياق والتفاصيل:** من المهم فهم السياق القانوني بشكل كامل والتفاصيل الدقيقة للنصوص الأصلية والهدف من الوثائق القانونية، حيث يمكن أن تكون الترجمة أكثر دقة وصحة عند فهم هذه العوامل بشكل كامل.

- **اللجوء إلى الاستشارة المتخصصة:** يمكن اللجوء إلى خبراء في مجال الترجمة القانونية أو المحامين للحصول على مساعدة في فهم السياق القانوني واستخدام المصطلحات الصحيحة.

- **الاستفادة من التقنيات والأدوات الحديثة:** يمكن استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وبرمجيات الترجمة الآلية لدعم وتحسين دقة الترجمة القانونية.

الخاتمة:

في الختام يجب أن يفهم المترجمون القانونيون فهماً عميقاً أهمية توحيد المصطلحات القانونية في اللغة العربية. حيث يثير التعدد المصطلحي في الترجمة القانونية قضية التضليل أو عدم الدقة، مما يؤدي إلى عدم وضوح المفاهيم القانونية لدى المتلقين. من هنا، يكمن التحدي في توحيد المصطلحات القانونية باللغة العربية لضمان الفهم وتوفير الترجمة الدقيقة.

ومن الممكن تحقيق التوحيد عبر الجهود المشتركة بين المتخصصين في الترجمة القانونية والقانونيين والخبراء اللغويين. ويتطلب ذلك إطاراً تعاونياً لتطوير قواميس قانونية موحدة واعتماد مصطلحات موحدة وموثقة تتناسب مع الثقافة والقوانين العربية. وعليه فإن توفير الإمكانيات والموارد يساهم في تأهيل المترجمين القانونين ودعمهم ليكونوا قادرين على ترجمة المصطلحات القانونية بدقة وفهم عميق للثقافة القانونية.

وعلى إثر كل ذلك يمكننا تقديم جملة من التوصيات المهمة في هذا الصدد:

1. برامج تعليمية متخصصة: توفير برامج تعليمية متخصصة في ترجمة المصطلحات القانونية باللغة العربية، مع التركيز على الدقة والفهم العميق للنظم القانونية.

2. دورات تدريبية دورية: عقد دورات تدريبية دورية لتطوير مهارات الترجمة القانونية وفهم المفاهيم القانونية، مع التركيز على التوحيد المصطلحي.

3. وثائق مرجعية وقواميس متخصصة: توفير وثائق قانونية مرجعية وقواميس متخصصة لمساعدة المترجمين القانونيين في فهم المصطلحات وترجمتها بدقة.

4. التحقق من المصطلحات: تشجيع المترجمين القانونيين على التحقق من المصطلحات في مصادر معتمدة وموثوقة لضمان الدقة والتوحيد.

5. منصات للتبادل الثقافي والقانوني: تنظيم منصات للتبادل والنقاش حول توحيد المصطلحات القانونية وفهم الثقافات القانونية.

6. دعم البحث والتطوير: دعم الأبحاث والمشاريع التطويرية المتعلقة بترجمة المصطلحات القانونية وتوحيدها.

7. شبكات محترفي الترجمة: الانضمام إلى شبكات مهنية للمترجمين القانونيين للتبادل ومشاركة الخبرات والموارد.

8. موارد رقمية وتقنيات حديثة: تطبيق واستخدام التكنولوجيا الحديثة والموارد الرقمية المتاحة لدعم عملية ترجمة المصطلحات القانونية.

قائمة المصادروالمراجع:

- أصول المحاكمات الجزائية، لبنان، 2001.
- الدستور المغربي، 29 جويلية 2011.
- قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجزائر، 2009.
- مجلّة الإجراءات الجزائية، تونس، 1968.
- مواقع الإشكال في ترجمة العقود التبرعية من العربية إلى الفرنسية، دراسة وصفية تحليلية لنماذج من بعض مكاتب الترجمة الرسمية لناحية الشرق الجزائري، نجاة سعدون، جامعة تلمسان، 2013-2014.
- النظام الأساسي للحكم السعودي، الصادر المرسوم الملكي، رقم أ / 90، وتاريخ 27 /1412/8هـ.
- وثائق قانون الأسرة المغربي: المعيار، الواقع وإشكاليات التّرجمة، السليمان عبد الرحمن، أطروحة دكتوراه باللغة الهولندية، نوقشت في جامعة غاند، بلجيكا بتاريخ 2009/7/9، ترجمها إلى العربية السليمان عبد الرحمان.
- Éléments de Traductologie Juridique : *application aux langues romanes*, J. Pelage, Paris, imp. Launay, 2001, Préface de Marianne Lederer
- La Traduction Juridique et son Enseignement, Jean-Claude Gémar, Meta, vol. 24, no 1, mars 1979, pp. 35-63.

- Language and the Law, John Gibbons, in The Handbook of Applied Linguistics, Alan Davies & Catherine Elder, Blackwell Publishing, 2004
- *Language in the Judicial Process*, Judith N. Levi and Anne Graffam Walker (ed.), New York, Plenum Press, 1990
- Langues et langages du droit , Emmanuel Didier, Montréal, Wilson & Lafleur, 1990
- Law and translating II, G.R De Groot, Kluwer, Deventer, 1993
- Les Enjeux de la Traduction Juridique: *Principes et Nuances*, Jean-Claude Gémar, dans, *Traduction de textes juridiques: problèmes et méthodes*, Équivalences 98, Séminaire ASTTI du 25.9.1998
- Les Fondements du Langage du Droit comme Langue de Spécialité, J.-C., GÉMAR, Revue générale de droit, Ottawa, vol. 21, 1990, pp. 717-738.
- Linguistique Juridique, Gérard Cornu, Montchrestien, Paris, 1990.
- Plain Meaning and Hard Cases, Clark D. Cunningham, Judith N. Levi et al, *The Yale Law Journal*, vol. 103, no 1533, 1994, pp. 1561-1625.
- Réflexions sur le Discours Juridique, Jean Darbelnet, *Meta*, vol. 24, n°1, mars 1979,.
- *The Language of Judges*, Lawrence M. Solan, Chicago, University of Chicago Press, 1993, p 218.
- Traduction Spécialisée : choix théorique et choix pragmatique. L'exemple de la traduction juridique dans l'aire francophone, C. Bocquet, Genève, Parallèles, n° 18, 1996, p. 67-76;

هوامش البحث:

* جيرارد كورني رجل قانون فرنسي وأستاذ في القانون.

* جون كلود جيمار أستاذ فخري في التّرجمة بجامعة جينيف.

[1] Linguistique Juridique, Gérard Cornu, Montchrestien, Paris, 1990, p 22.

[2] ينظر: ينظر: مواقع الإشكال في ترجمة العقود التبرعية من العربية إلى الفرنسية: دراسة وصفية تحليلية لنماذج من بعض مكاتب الترجمة الرسمية لناحية الشرق الجزائري، نجاة سعدون، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 69-70

[3] Language and the Law, John Gibbons, in The Handbook of Applied Linguistics, Alan Davies & Catherine Elder, Blackwell Publishing, 2004, p. 288.

[4] *Langues et langages du droit* , Emmanuel Didier, Montréal, Wilson & Lafleur, 1990, p.3.

[5] Réflexions sur le Discours Juridique, Jean Darbelnet, *Meta*, vol. 24, n°1, mars 1979,p.27.

[6] Traduction Spécialisée : choix théorique et choix pragmatique. L'exemple de la traduction juridique dans l'aire francophone, C. Bocquet, Genève, Parallèles, n° 18, 1996, p. 67-76; Les Fondements du Langage du Droit comme Langue de Spécialité, J.-C., GÉMAR, Revue générale de droit, Ottawa, vol. 21, 1990, pp. 717-738.

[7] Éléments de Traductologie Juridique : *application aux langues romanes*, J. Pelage, Paris, imp. Launay, 2001, Préface de Marianne Lederer, p. 1.

[8] Les Enjeux de la Traduction Juridique: *Principes et Nuances*, Jean-Claude Gémar, dans, *Traduction de textes juridiques: problèmes et méthodes*, Équivalences 98, Séminaire ASTTI du 25.9.1998, p. 3

[9] La Traduction Juridique et son Enseignement, Jean-Claude Gémar, Meta, vol. 24, no 1, mars 1979, pp. 35-63.

[10] ينظر وثائق قانون الأسرة المغربي: المعيار، الواقع وإشكاليات التّرجمة، السليمان عبد الرحمن، أطروحة دكتوراه باللغة الهولندية، نوقشت في جامعة غاند، بلجيكا بتاريخ 2009/7/9، ترجمها إلى العربية السليمان عبد الرحمان، ص 134.

[11] قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجزائر، 2009.

[12] مجلّة الإجراءات الجزائية، تونس، 1968.

[13] أصول المحاكمات الجزائية، لبنان، 2001.

[14] النظام الأساسي للحكم السعودي، الصادر المرسوم الملكي، رقم أ / 90، وتاريخ 27 /1412/8هـ

[15] Law and translating II, G.R De Groot, Kluwer, Deventer, 1993, p 27.

[16] مواقع الإشكال في ترجمة العقود التبرعية من العربية إلى الفرنسية، نجاة سعدون، ص 81.

[17] مجلّة الإجراءات الجزائية، تونس.

[18] الدستور المغربي، 29 جويلية 2011.

[19] أصول المحاكمات الجزائية، لبنان.

[20] *The Language of Judges*, Lawrence M. Solan, Chicago, University of Chicago Press, 1993, p 218. Et Plain Meaning and Hard Cases, Clark D. Cunningham, Judith N. Levi et al, *The Yale Law Journal*, vol. 103, no 1533, 1994, pp. 1561-1625. Et *Language in the Judicial Process*, Judith N. Levi and Anne Graffam Walker (ed.), New York, Plenum Press, 1990, p. 373